المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 04 تموز/ يوليو، 2022

عملية تنظيم المشاريع في المناطق الريفية بوصفها مشروعًا نيوليبراليًا: إيران نموذجًا

حسن شاهراكي

وحدة الدراسات الإيرانية

عملية تنظيم المشاريع في المناطق الريفية بوصفها مشروعًا نيوليبراليًا: إيران نموذجًا

سلسلة: تقييم حالة

04 تموز/ يوليو، 2022

وحدة الدراسات الإيرانية

حسن شاهراكي

أستاذ مساعد وعميد كليّة الإرشاد والتعليم الزراعي في جامعة زابل في إيران. شغل منصب باحث زائر في قسم دراسات التنمية في جامعة فيينا - النمسا (2015-2016). حاصل على الدكتوراه في الإرشاد والتعليم الزراعي من جامعة بو علي سينا في مدينة همدان - إيران، وعلى الماجستير في الإرشاد والتعليم الزراعيين من جامعة الرازي في كرمنشاه، وعلى البكالوريوس في الهندسة الزراعية من جامعة الفردوسي في مشهد. تشمل اهتماماته البحثية الرئيسة الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية لمرحلة ما بعد التنمية، وعلم الاجتماع الريفي، والتحليل السوسيولوجي لمفهوم تنظيم المشاريع في المناطق الريفية، وسوسيولوجيا الجسد والتجسيد. يتمتّع بخبرة في بعض الصيغ الحديثة عن المنهجيّات النوعيّة، مثل تحليل الأوضاع (Situational Analysis)، والنظرية المتجذّرة (Grounded Theory)، والتحليل النقدي للخطاب (Critical Discourse Analysis).

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2022

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

ملخص 1

التنمية وما بعد التنمية والنيوليبرالية 2

مفهوم القرية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية في حقبة ما بعد التنمية 3

تاريخ التنمية في إيران وبداية دورة عمليات تنظيم المشاريع ضمن النظام الاقتصادي 5

ريادة الأعمال والنتيجة المبكّرة للتنمية غير المتكافئة 9

الطريق إلى الخلاص: الانتقال إلى الرخاء الريفي 11

المراجع 13

ملخص

أصبحت ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع Entrepreneurship في إيران بمنزلة حارس أمين يحمي التنمية غير المتكافئة في المدينة، وبديلاً غير مناسب من التنمية الريفية. وتسبّبت نقاط الضعف الهيكلية التي يعانيها النظام الاقتصادي في البلد، إضافة إلى هيمنة التصوّرات عن النيوليبرالية، والموقف منها واعتماد نهج خاص في شأنها، في انتقال عملية التنمية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بعد نحو عقدين من تنمية المشاريع الصغيرة. وكلّما أصبحت عملية التنمية غير متوازنة ومركّزة، ازدادت تأقلمًا وباتت أكثر تلبية للاحتياجات الفردية، لتتوقف نهاية، في القرى. تبحث هذه الورقة في العلاقة بين تنظيم المشاريع الصغيرة والتنمية، من خلال إمعان النظر في مفهومَي تنظيم المشاريع الصغيرة والتنمية الريفية، وتقدّم أمثلةً مصحوبةً بمفاهيم نظرية في إيران. وتقترح أيضًا مفهوم الازدهار الريفي بدلاً من العملية النيوليبرالية لتنظيم المشاريع في المناطق الريفية.

التنمية وما بعد التنمية والنيوليبرالية

تؤدي المنظورات المختلفة، المتعلّقة بمفهوم التنمية وأبعاده، إلى صعوبة التوصّل إلى إجماعٍ نظري[1]. تشكّل التنمية عملية أساسية معقّدة ومتعدّدة الأبعاد[2]؛ فهي تختلف عن غيرها من المفاهيم مثل التنمية الاقتصادية أو النموّ الاقتصادي[3]. تُنسب مؤشرات مثل متوسّط دخل الفرد والتصنيع والناتج المحلي الإجمالي، والمرتبطة بالنمو الاقتصادي أو التسامح الاقتصادي، إلى التنمية الاقتصادية بدلًا من التنمية وحدها فحسب. يقدّم [عالم الاجتماع الأرجنتيني] رونالدو مانك Ronaldo Munck ثلاثة أشكال لخطاب التنمية من منظور ماركسي: نهج التنمية الأول، ونهج التنمية الثاني، ونهج التنمية الثالث. برز النهج الأول في أوروبا في القرن التاسع عشر، وهو يسلّط الضوء على التقدّم والنظام في أعقاب مرحلة التصنيع وتطوّر الرأسمالية. ويشدّد نهج التنمية الثاني على أنموذج التحديث والتبعية، بدءًا من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تسعينيات القرن العشرين. أمّا نهج التنمية الثالث، فهو خطاب ظهر في تسعينيات القرن الماضي، بوصفه ردّ فعل على ظهور التكامل الاقتصادي في عصر العولمة، وبزوغ فترة ما بعد التنمية. ويهدف هذا النهج إلى القضاء على مظاهر التفاوت بين الأمم من خلال التحوّل العالمي إلى نظام السوق Marketization، وإنشاء عالمٍ مسطّحٍ قائم على فكرة نهاية التاريخ. خلال هذه الفترة، رافقت عملية التنمية قيودٌ عدّة، بفعل تحدّيات نظريةٍ ومنهجية نجمت عن العولمة والنسوية وحركة ما بعد الحداثة[4]. ومع ذلك، فقد ظهرت مفاهيم وظواهر مثل «تنمية الشعوب الأصلية» و«التنمية الذاتية» و«التنمية من القاعدة إلى القمّة» و«التنمية المحلية». يرى مانك أنّ التنمية أوروبية المنحى، ولا تزال تحتفظ بطابعٍ استعماري. ففي هذا العصر الذي يمكن الإشارة إليه، بوصفه فترة ما بعد التنمية، سيطرت النيوليبرالية بالفعل، على خطاب التنمية.

نتيجةً لتأثير ما بعد الحداثة في التنمية، جرى التشكيك في نظرية التنمية؛ إذ تعرّضت للنقد الأنثروبولوجي، وهو حيز يشير إليه العديد من المفكرين بوصفه «عصر ما بعد التنمية»[5]. يرى المنظّرون لما بعد التنمية أن نظرية التنمية يجب أن تكون قائمة على ظروف الغرب التاريخية، وتعكس قيم الحضارة الغربية المتشابكة[6]. لذلك، من الضروري اتّباع نهج خطابي Discourse Approach في التنمية، بهدف فصل المُثُل الغربية عن عملية التنمية. في هذا السياق، تشكّل التنمية خطابًا مهيمنًا وشبكة خطاب Discourse Network[7] تجعل عملية الملاحظات اليومية منطقية ومجدية بالنسبة إلى البشر. باختصار، إنّ ما بعد التنمية هي مرحلة نواجه فيها «خطابًا متعدّد المضامين» عن التنمية بدلًا من خطاب التنمية، ونقابل «بدائلَ عن التنمية» بدلًا من «تنمية بديلة»؛ إنه عالمٌ لم يَعُد فيه خطاب التنمية متجانسًا وأحاديًا ومهيمنًا، بل بات قابلًا للتداول والاستثمار والاستغلال. وتتحقّق التنمية من خلال التأثيرات أو التفاعل فيما بين الموضوعات الدينامية.

إن التاريخ الفكري للنيوليبرالية متناقض ومثير للجدل. وتتضمّن أهمّ مكوّناته دور الحكومة في الاقتصاد والمنافسة في السوق واحتكار الشركات[8]. صحيح أن تركيز النيوليبرالية على تقليص دور الحكومة، إلّا أنّ

---

1 S. A. Razavi, "An Introduction to the Historical Problems and Contexts of Iran Underdevelopment," *The Monthly book of History and Geography*, vol. 138, (2009), p. 26. (in Persian)

2 M. Azkia & GH Ghafari, *The Sociology of Development* (Tehran: Keihan Publishing, 2005). (in Persian)

3 Azkia & Ghafari; E. Naraghi, *The Sociology and Development* (Tehran: Farzan Publishing, 2011) (in Persian).

4 M. Vosooghi & A. Eemani, "The Future of Rural Development and Sustainability Challenges," *Rural Development Journal*, vol. 1, no. 2 (2010), pp. 23 - 45. (in Persian)

5 K. Gardner & D. Lewis, *Anthropology, Development, and the Post-modern Challenge* (London: Pluto Press, 1996).

6 A. Escobar, "Anthropology and Development," *International Social Science Journal*, vol. 49, no. 154 (1997), pp. 497-515; A. Escobar, "Imagining a Post-development era," in: M. Edelman & A. Haugerud (eds.), *The Anthropology of Development and Globalization* (Malden, MA: Blackwell Publishing, 2005).

7 تحليل شبكة الخطاب هو مجموعة أدوات لطرائق البحث بغية تحليل النقاشات التي ترتكز على الجهات الفاعلة، مثل نقاشات السياسات أو النقاشات السياسية. وتشمل الأمثلة نقاشات السياسات المتعلقة بتغير المناخ، وسياسات المعاشات التقاعدية، أو تلك التي تتناول على سبيل المثال لا الحصر، إدخال مشاريع بنية تحتية كبيرة، وغيرها من النقاشات.

8 Kean Birch, *A Research Agenda for Neoliberalism* (Cheltenham: Edward Elgar, 2017).

الحكومات المنظِّمة التي تستخدمها هي التي تحميها وتدعمها. إن الوصول إلى السلطة عن طريق نزع الملكية، يمكّن النُخب الحاضرة في المجالين السياسي والاقتصادي، من خلال وسائل غير ديمقراطية، من الاستفادة من الموارد التي تملكها الحكومة لملء جيوبها. ففي نظامٍ اقتصادي ليبرالي جديد، «تتراجع» أجزاء كثيرة من جهاز الدولة، إلا أنه تظهر في المقابل هيئة حاكمة «ناشئة» جديدة. لذلك، أصبحت الدولة أداة أساسية في استغلال الفقراء وسوء معاملتهم. وبحسب هذا المعنى، يمكن النظر إلى النيوليبرالية على أنها عقيدة جديدة، أتت نتيجة تطويع سوق العمل، وخصخصة الشركات التي تملكها الدولة، وتمكين الشبكات الاجتماعية، والتجارة الحرّة العالمية. وهكذا يمكن تعريف النيوليبرالية بأنها عملية دينامية وتقدّمية، يتبنّى فيها المجتمع بنى اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة. وتؤدي أصولية السوق التي تتّخذ شكل احتكار الشركات، وانتشار النشاطات الريعية (تحت ستار ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع الصغيرة)، والتركيز على العقود وقوانين العقود بدلاً من الدور الذي تضطلع به الأسواق في تنظيم الرأسمالية، إلى نزعة قوية نحو التخزين والاستهلاكية والمادية بدلاً من الانتماء لتضعف التماسك الاجتماعي.

مفهوم القرية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية في حقبة ما بعد التنمية

تشبه ريادة الأعمال، وتنظيم المشاريع اليوم، الشبحَ الذي يحوم فوق الاقتصاد وجميع مجالات الحياة الاجتماعية. بكلمة أخرى، أصبحت الحداثة متجذّرة في ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع[9]. ويمكن تقسيم تاريخ ريادة الأعمال إلى ثلاث حقب: (أ) حقبة ما قبل التاريخ، (ب) الحقبة الاقتصادية (من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن العشرين، بالتزامن مع هيمنة النهج الاستكشافي وعلم النفس في مجال ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع)، (ج) حقبة تعدّد التخصّصات (منذ ثمانينيات القرن الشعرين، بالتزامن مع بداية العولمة وبروز القيم الاجتماعية والدراسات السوسيولوجية لريادة الأعمال وإدخال مفهوم «فرص لتنظيم المشاريع»). يستند التعريف إلى مفهوم «الفرصة»؛ وهو التعريف الأكثر عرضةً للجدل والنقد من بين التعريفات العديدة المرتبطة بتنظيم المشاريع[10]. ومن ثمّ، تُعدّ ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع عملية تتضمّن اكتشاف الفرص وتشمل تقويمها والاستفادة منها.

يمكن وضع الجدل القائم في شأن ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع في إطار مفاهيمي يقوم على ثنائية نظرية[11]. فمن جهة، يشير المؤيدون لمفهوم ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع، شأنهم شأن جميع السلطات الوطنية والمحلية في إيران، إلى العلاقة المهمّة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي والتنمية. ومن جهة أخرى، يبحث المنتقدون لفكرة تنظيم المشاريع هذه الظاهرة بحثًا نقديًا من منظور سوسيولوجي وأنثروبولوجي[12]. ومع غلبة الآراء النقدية في التنمية في حقبة ما بعد التنمية، جرى تفسير عملية ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع تفسيرًا نقديًا أيضًا بوصفها استراتيجية إنمائية. على سبيل المثال، يشير كلّ من كامبل جونز Campbell Jones [أستاذ علم الاجتماع المشارك، في جامعة أوكلاند نيوزيلندا] ووأندريه سبايسر André Spicer [أستاذ السلوك التنظيمي في جامعة لندن ورئيس كلية الإدارة فيها] في كتابهما **إماطة اللثام**

---

9 A. da Costa & L. Saraiva, "Hegemonic Discourses on Entrepreneurship as an Ideological Mechanism for the Reproduction of capital," *Organization*, vol. 19, no. 5 (September 2012), pp. 587 - 614.

10 S. Venkataraman, "The Distinctive Domain of Entrepreneurship Research," *Advances in Entrepreneurship, Firm Emergence and Growth*, vol. 3, (1997), 119-138; S. Venkataraman & S. Shane, "The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research," *Academy of Management Review*, vol. 25, no. 1 (2000), 217 - 226.

11 H. Shahraki & V. Sarani "Development and its Evil Twin: The Situational Analysis of Rural Entrepreneurship in Sistan Region," *Community Development (Rural and Urban Communities)*, vol. 11, no. 1 (2019), pp. 173 - 196.

12 J. O. Ogbor, "Mythicizing and Reification in Entrepreneurial Discourse: Ideology-Critique of Entrepreneurial Studies," *Journal of Management Studies*, vol. 37, no. 5 (2000), pp. 605-635; J. Cope, *Researching Entrepreneurship Through Phenomenological Inquiry: Philosophical and Methodological Issues* (Lancaster, UK: Institute for Entrepreneurship and Enterprise Development, 2003); D. Goss, "Schumpeter's Legacy? Interaction and Emotions in the Sociology of Entrepreneurship," *Entrepreneurship Theory and Practice*, vol. 29, no. 2 (2005), pp. 205-218; H. Shahraki & R. Movahedi, "Reconceptualizing Rural Entrepreneurship Discourse from a Social Constructionist Perspective: A Case Study from Iran," *Middle East Critique*, vol. 26, no. 1 (2017), pp. 79 - 100.

عن المقاول *Unmasking the Entrepreneur* إلى نُهُج ريادة الأعمال الوظيفية والتفسيرية والنقدية. في النهج الوظيفي، وهو السائد والمنتشر حاليًا في إيران، يؤكد المُضاعِف Maximizer[13] على إنتاج المنفعة والربح والقيمة المضافة. في حين يشير النهج التفسيري إلى ابتكار المعنى في عملية إنشاء المشاريع. وأخيرًا، يحاول النهج النقدي شرح الأفعال المرتبطة بعمليات إنشاء المشاريع وتفسير اقتصاداتها وسياساتها، بهدف وضعها في صميم النزاعات السياسية والاجتماعية واختبار تداعياتها السياسية والاقتصادية، وكشف علاقات القوى التي تشكّلها. هذا النهج الأخير هو محاولة لإعادة التفكير في عملية إنشاء المشاريع، وقد سلّطت هذه الورقة أيضًا الضوء عليه.

وبعد التغيير الذي طرأ على مفهوم التنمية وإنشاء المشاريع في حقبة ما بعد التنمية أو في عصر العولمة النيوليبرالية، طرأ أيضًا تطوّرٌ على مفهوم القرية. لقد أعيد النظر فيه على شكل نماذج شمولية. فمن خلال استخدام فلسفة واقعية تأويلية، استعرض [الباحث السويدي في الفلسفة سَيْمون] روزانكفيست Simon Rosenqvist مفهوم القرية على شكل فهمٍ شامل. في هذه الفلسفة ومن خلال هذا الفهم، يشمل الحيز أبعادًا جغرافية، وتصويرية ولغوية وثقافية. إنّ النظر إلى الريف بوصفه حيزًا قائمًا بذاته أمرٌ مثير وضروري، ولا سيما في حقبة ما بعد الحداثة هذا؛ حيث اكتسبت الصور واللغة والرموز أهمية كبيرة. ويمكن تقويم تحليل روزانكفيست من خلال إعادة النظر في أعمال [أستاذ الجغرافيا البشرية في جامعة إكستر، المملكة المتحدة] [بول] كلوك Paul Clok و[الباحث الأميركي المتخصّص في السياسات والتنمية الريفية] [براين] دابسون Brian Dabson التي تطوّر فيها المفهوم المادي للقرية وتحوّل إلى مفاهيم اجتماعية وثقافية ولغوية. وقد أصبحت أيضًا من خلالها الأراضي والمجتمع الريفيان، والواقع الريفي والهوية الريفية، فضلًا عن إنشاء المشاريع في المناطق الريفية، ظواهر محدّدة[14]. يحلّل دابسون ثلاثة مكوّنات للمجتمع الأميركي الريفي في تعريفه، ويتحوّل من منظورٍ مادي إلى منظورٍ متكامل لمفهوم القرية: من ناحية الاقتصاد والقيم والبيئة والجوّ أو المناخ[15]. فوفقًا لدابسون، في سياق شرحه لمكوّن الاقتصاد، تبدو الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الريفي. ويعرّف القيم من ناحية الدين والتقاليد والاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي، ويعتقد دابسون أن البيئة تتكوّن من مساحات منعشة تملؤها الماشية والحيوانات والأشجار والحقول. ويشير إلى المناخ على أنه نمط حياة أكثر راحة وأمانًا ومكانًا مناسبًا للترفيه وممارسة الرياضات الخطرة والسياحة البيئية. ومع مراعاة التغيرات التي طرأت على مفاهيم التنمية وإنشاء المشاريع والمناطق الريفية، يمكن تعريف تنظيم المشاريع في المناطق الريفية على أنها:

عملية تفاعل مستمرّ بين فردٍ أو أفراد مع السياق من جهة، والفرص من جهة أخرى. تتضمّن مثل هذه العملية عادةً خطوات مثل التعرّف إلى الفرص التي يمكن أن تزيد من دخل القرويين وتقويمها والاستفادة منها، من خلال تأمين فرص عمل أو توفير تنوّعٍ وظيفي على المدى القصير. يمكن (ويجب) أن تؤدي العملية أيضًا إلى تعزيز مشاركة المرأة في تنمية القرية وزيادة رأس المال الاجتماعي في القرية وتعزيز علاقاتها الجديدة بالقرى أو البلدات المجاورة، وتعزيز دور الحركات الريفية وتشجيع تشكّلها على المدى الطويل[16].

---

13 المُضاعِف هو الفرد الذي يسعى على الدوام للحصول على النتيجة المثلى في أي عمل يقوم به. يروم المضاعفون الكمال في أفعالهم، إلا أن هذا المصطلح يرتبط على نَحوٍ خاص بصناع القرار لا بالمقاربات المتعنّتة بصفة عامة في الحياة.

14 B. Dabson, *Entrepreneurship as a Real Community and Economic Development Strategy*, *Rural Policy Research Institute & Truman School of Public Affairs* (Columbia: University of Missouri, 2005); P. Cloke, "Conceptualizing Rurality," in: P. Cloke, T. Mardsen & P. H. Mooney (eds.), *Handbook of Rural Studies* (London: Sage, 2006).

15 Dabson.

16 Hassan Shahraki, "Explanation of Cultural and Social Components of Rural Entrepreneurship: A Qualitative Research," *Journal of Entrepreneurship Development*, vol. 9, no. 4 (2017), pp. 749 - 768.

يسلّط هذا التعريف بعملية إنشاء المشاريع في المناطق الريفية الضوء على العلاقة بين ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع من جهة، والتنمية ودور النساء والفاعلية Agency من جهةٍ أخرى. يصف الشكل (1) تطوّر مفاهيم القرية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية.

الشكل (1)

مفاهيم ومكوّنات جديدة عن القرية وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية

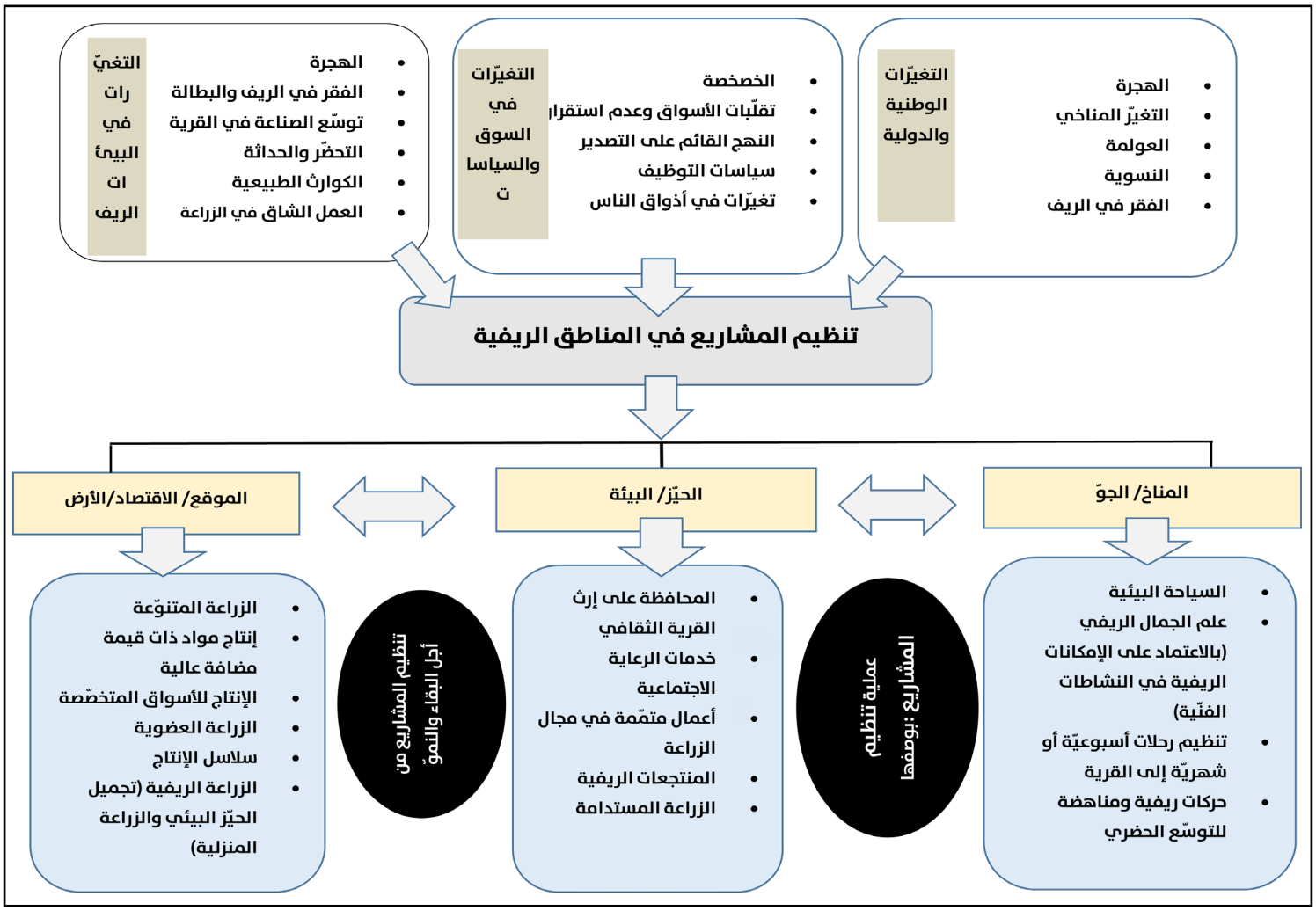

المصدر: من إعداد الباحث.

تاريخ التنمية في إيران وبداية دورة عمليات تنظيم المشاريع ضمن النظام الاقتصادي

اتّسم نظام التخطيط الإنمائي في إيران تاريخيًا ببنية حكومية مركزية. وبعد فترة قصيرة من الموافقة على قانون تنفيذ خطة التنمية للسنوات السبع الأولى للبلاد، صدر تقرير في ملحق المجلّة الصادرة عن البنك

الوطني الإيراني (بنك ملي إيران) في عددها رقم 98 بعنوان **تاريخ إعداد خطة التنمية للسنوات السبع في إيران**. يشكّل هذا التقرير، الذي يتضمّن أيضًا نص مشروع قانون لخطة السنوات السبع الأولى، أوّل وثيقة رسمية في أدبيات التنمية في إيران. وقد شهد تاريخ إيران الاقتصادي تنفيذ إحدى عشرة خطة تنمية في السنوات الثلاث والسبعين الماضية. قبل ثورة عام 1979، في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، جرى تنفيذ خمس خطط تنموية: الخطة الأولى (1949–1956)، والخطة الثانية (1955-1962)، والخطة الثالثة (1962-1967)، والخطة الرابعة (1968-1972)، والخطة الخامسة (1973-1978)[17]. وقد تبنّت الجمهورية الإسلامية ستّ خطط تنموية بين عامي 1989 و2022. ووفق [الباحثة في علم الاجتماع الحضري في جامعة يورك، اعظم] خاتم، شكّل إهمال التنمية السياسية، القائمة على المجتمع المدني، القاسمَ المشترك الذي جمع بين خطط التنمية في إيران كلّها، قبل ثورة عام 1979 وبعدها. وقد ساهمت التنمية في إيران، منذ عهد الشاه البهلوي، في تعزيز النظام الاقتصادي القائم على التجارة والتوجه المتطرّف للسوق، في ظلّ غياب التطوّرات السياسية. ولقد أتى ذلك بمعزل عن تطوير الخطة الصناعية في أربعينيات القرن العشرين، ومشروع إصلاح الأراضي الزراعية خلال الفترة 1962 - 1972 ونشاطات جهاد البناء [إحدى منظمات الثورة الإيرانية] في السنوات الأولى للثورة، والتي تأثرت بدوافع ثورية وانعكست في خطة التنمية الأولى بعد الثورة، فضلاً عن التدابير التي اتخذتها حكومة سيّد محمد خاتمي لتمكين المجتمع المدني في سبعينيات القرن الماضي.

يجب أن تنظر دولة مثل المملكة العربية السعودية في هذه العوامل، وهي أصبحت نموذجًا للتنمية يمكن أن تحتذيه الدول العربية المجاورة، نتيجة الإصلاحات التي أجراها محمد بن سلمان. فباستثناء السنوات الأولى التي أعقبت الثورة، ولا سيما خلال رئاسة أكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، والتي اتّسمت بطبيعة تنشد العدالة بفعل الثورة الإسلامية والحرب الإيرانية - العراقية (1980–1988) التي دامت ثماني سنوات، سعت خطط التنمية في إيران، التي كانت قائمة على إنتاج وتوزيع شبه ليبرالي، إلى ترسيخ الرأسمالية الكومبرادورية والاستهلاكية غير المنتجة. ومن وجهة نظرٍ تاريخية، أطلقت الحكومة الإيرانية العديد من الخطط والبرامج المرتبطة بإنشاء البرامج وتنظيمها. غير أنه باستثناء فترة سنتين أو ثلاث سنوات بعد الثورة الإسلامية عام 1979، حينما انخرطت منظمة الدولة الثورية الناشئة حديثًا، أي جهاد البناء (جهاد سازندگی باللغة الفارسية)، في نشاطات ريفية مهمّة (وإن كانت تقتصر على إنشاء البنية التحتية الريفية)، لم تكن هناك أعمال ومشاريع وخطط أكاديمية أو عملية واضحة تراعي الديناميات الداخلية للمجتمعات الريفية والفلاحية[18].

17 للمزيد من المعلومات عن خطط إيران التنموية السابقة، يُنظر:
Farhad Daftary, "Development Planning in Iran: A Historical Survey," *Iranian Studies*, vol. 6, no. 4 (1973), pp. 176 - 228.

18 Gholamreza Ghaffary, "The State and Rural Development," *Middle East Critique*, vol. 15, no. 3 (2006), pp. 283 - 293.

الشكل (2)

معدّل التضخّم في إيران (1979–2019)

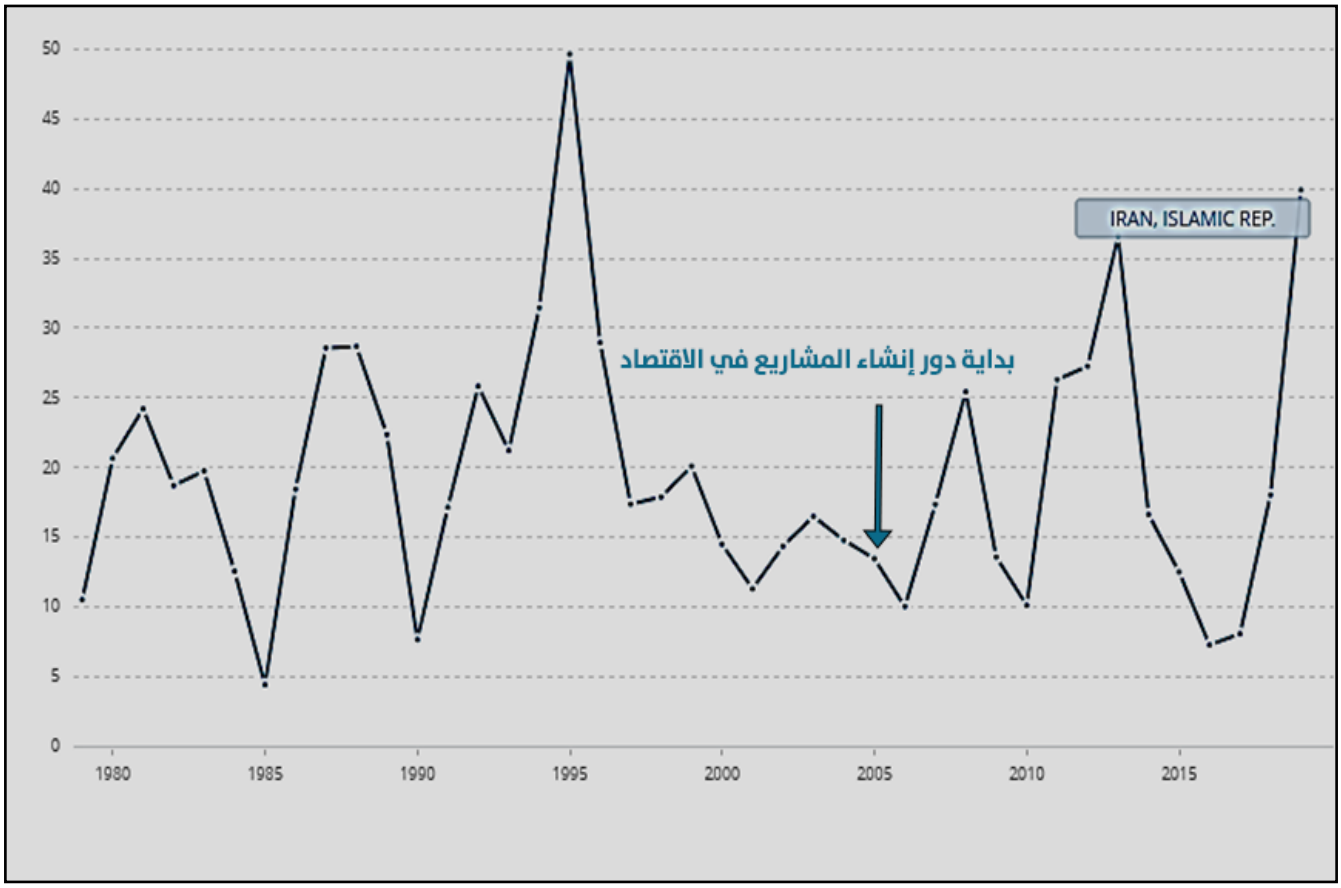

المصدر:

at: https://bit. ,2022/6/World Bank, "Inflation, Consumer Prices (annual %) - Iran, Islamic Rep.," accessed on 23 ly/3sXNgflA

اعتمدت العديد من الدراسات التي تناولت ريادة الأعمال، وبخاصة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية، منظورًا قائمًا على الشهادات تجاه إنشاء المشاريع، بناءً على فرضية وجود علاقة محدّدة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي والتنمية[19]. ويفترض التقرير الأحدث الصادر عن [المشروع البحثي] المرصد العالمي لريادة الأعمال وجود علاقة مباشرة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي.[20] وترى هذه الأدبيات التي تتمحور حول ريادة الأعمال أن عملية إطلاق مشاريع جديدة وإدارتها تتيح إيجاد فرص عمل جديدة، وتوفّر مداخيل أعلى،

19 K. Daugstaad, K. Ronningen & B. Skar, "Agriculture as an Upholder of Cultural Heritage? Conceptualizations and Value Judgments: A Norwegian Perspective in International Context," *J. Rural Stud*, vol. 22, no.1 (2006), pp. 67-81; G. McElwee, *Developing Entrepreneurial Skills of Farmers* (Lincoln, CA: University of Lincoln, 2005); D. Audretsch, *Entrepreneurship: A Survey of the Literature* (Bloomington, IN: Institute for Development Strategies, Indiana University and Centre for Economic Policy Research, 2002).

20 The Global Entrepreneurship Monitor, *Gem 2021 / 2022 Global Report: Opportunity Amid Disruption* (London: 2022), accessed on 23/6/2022, at: https://bit.ly/3njBIC4

وتؤمن قيمة مضافة، وذلك غالبًا عن طريق طرح أفكار وتقنيات ومنتجات جديدة على المجتمع. ولا بد أن تؤدي زيادة القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي إلى انخفاض معدلات التضخم والبطالة، لكن ذلك لا ينطبق على إيران على الأقل. ويشدّد التقرير الأخير للمرصد العالمي لريادة الأعمال على أن التضخّم خيّم على الاقتصاد في أغلبية أشهر عام 2021؛ إذ تجاوزت نسبته 40 في المئة.[21] ويأتي السباق غير المتكافئ بين ريادة الأعمال والمؤشرات الاقتصادية مثل التضخم، من بين أسباب أخرى، على سبيل المثال، عند وقوع حدث مثل تفشّي جائحة (كوفيد19-)، نتيجةً لاختلالات بنيوية حادة ومزمنة متأصّلة في النظام الاقتصادي في إيران.

وكانت معدّلات التضخم والبطالة، خلال السنوات الثمانية للحرب الإيرانية – العراقية، منخفضةً نسبيًا، فبلغت 6.9 و11.9 في المئة على التوالي. يبيّن الشكل (2) معدّل التضخم في إيران بين عامي 1979 و2019. وقد سيطرت الحكومة على متوسط معدّل التضخم بين عامي 1981 و1989 حتى بلغ 20 في المئة. غير أنّ معدّل التضخم شهد تقلّبات مع مرور الزمن، وبلغ ذروته عند 39.9 في المئة في عام 2019؛ وهذا يعني أن الدور الذي اضطلع به قطاع إنشاء المشاريع في الاقتصاد، من عام 2005 فصاعدًا، لم يستطع تحقيق معدّل التضخم المنطقي والمقبول اقتصاديًا. ويعود التحوّل الذي شهده الاقتصاد الإيراني في مجال ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع إلى بداية رئاسة محمود أحمدي نجاد في عام 2005، ودعم حكومته للمشاريع الصغيرة والمتوسّطة الحجم[22]. منذ ذلك الحين، أُدرِجت ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع في المناطق الريفية على جدول أعمال الحكومة بوصفها مشروعًا. وغالبًا ما جرى اعتماد فكرة تنظيم المشاريع التي تملكها الدولة من دون أن تكون هذه الفكرة عرضةً للانتقادات؛ إذ يُفترض فيها أنّ تجد حلولًا للعديد من المشكلات، بخاصةٍ مشكلة البطالة[23]. وكانت توقّعات الحكومة منها عالية جدًا، لدرجة أنّ جميع الحكومات سعت، لأكثر من عقدين، لترسيخ صورة «حكومة نظيفة ونقية» و«ريادة الأعمال بوصفها أمرًا مقدسًا وبديهيًا». وهكذا، اقتصر تنظيم المشاريع التي تملكها الدولة في إيران على الطريقة الأبسط والأكثر فاعلية من حيث التكلفة: دفع التسهيلات المصرفية والائتمانات. وعلى سبيل المثال، خصّص الصندوق الوطني للتنمية، في عام 2018، نحو 1.5 مليار دولار من القروض للتنمية الريفية وإيجاد فرص عمل في المناطق الريفية[24]. غير أنّ الدفع عن طريق الائتمان لا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز رفاه القرويين. أما أحد مؤشرات الرفاه، فهو نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

يبين الشكل (3) نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية في الفترة 1979 - 2019. وكان معدّل الاستهلاك قد اتخذ اتجاهًا ثابتًا ومطّردًا في الفترة 1979 - 1990، وحتى في أثناء الحرب. في هذه الفترة، كانت سياسات التوزيع والإنتاج في تفاعلٍ متوازن. وإذا كانت تكلفة الحرب تُقدّر بنحو 440 مليار دولار[25]، فإنّ كمية الاستهلاك هذه معقولة. وعلى الرغم من أن الحرب وضعت أوزارها، فإن معدّل الاستهلاك ارتفع في الفترة 1990 - 2000، في حين أنه ارتفع (أي الرفاه) في الفترة 2004 - 2007، لكنه ما لبث أن انخفض بعد هذه الفترة. ومن ثمّ، لم تؤسس عملية تنظيم المشاريع في المناطق الريفية لعلاقة مهمة بالرفاه، وأثبتت أنها غير مبالية بحماية البيئة وبفاعلية القرويين. فالمواطنة النيوليبرالية المرتبطة بإنشاء المشاريع وريادة الأعمال تفتقر إلى الروح الجَمْعية وحسّ التضامن؛ إذ تركّز على المراكمة من أجل استهلاك أكبر فحسب.

---

21 Ibid., p. 25.

22 عن سياسات أحمدي نجاد الاقتصادية وأداء الاقتصاد الكلي لإيران، ينظر:
Nader Habibi, "Economic Legacy of Mahmud Ahmadinejad," *Working Paper Series*, Brandies University Crown Center for Middle East Studies, no. 5 (2014), accessed on 232022/6/, at: https://bit.ly/3MkgzTm

23 G. Jamshidiha & H. Nozari, "Changes in the Meaning of Development after the Islamic Revolution in Iran: From Rejecting to Redefining," *Community Development (Rural and Urban Communities)*, vol. 6, no. 1 (2014), pp. 25 - 48.

24 "1.5 Billion Dollars Have Been Allocated to Job Creation in Rural Areas of the Country," *irna*, 212019/2/, accessed on 232022/6/, at: https://bit.ly/3wRXP7e

25 وفق سعر الصرف التقديري خلال الحرب، كان الدولار الأميركي الواحد يساوي سبعين ريالًا إيرانيًا.

الشكل (3)

نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي (1979–2019)

نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (ثابت للعام 2010 بالدولار الأميركي)

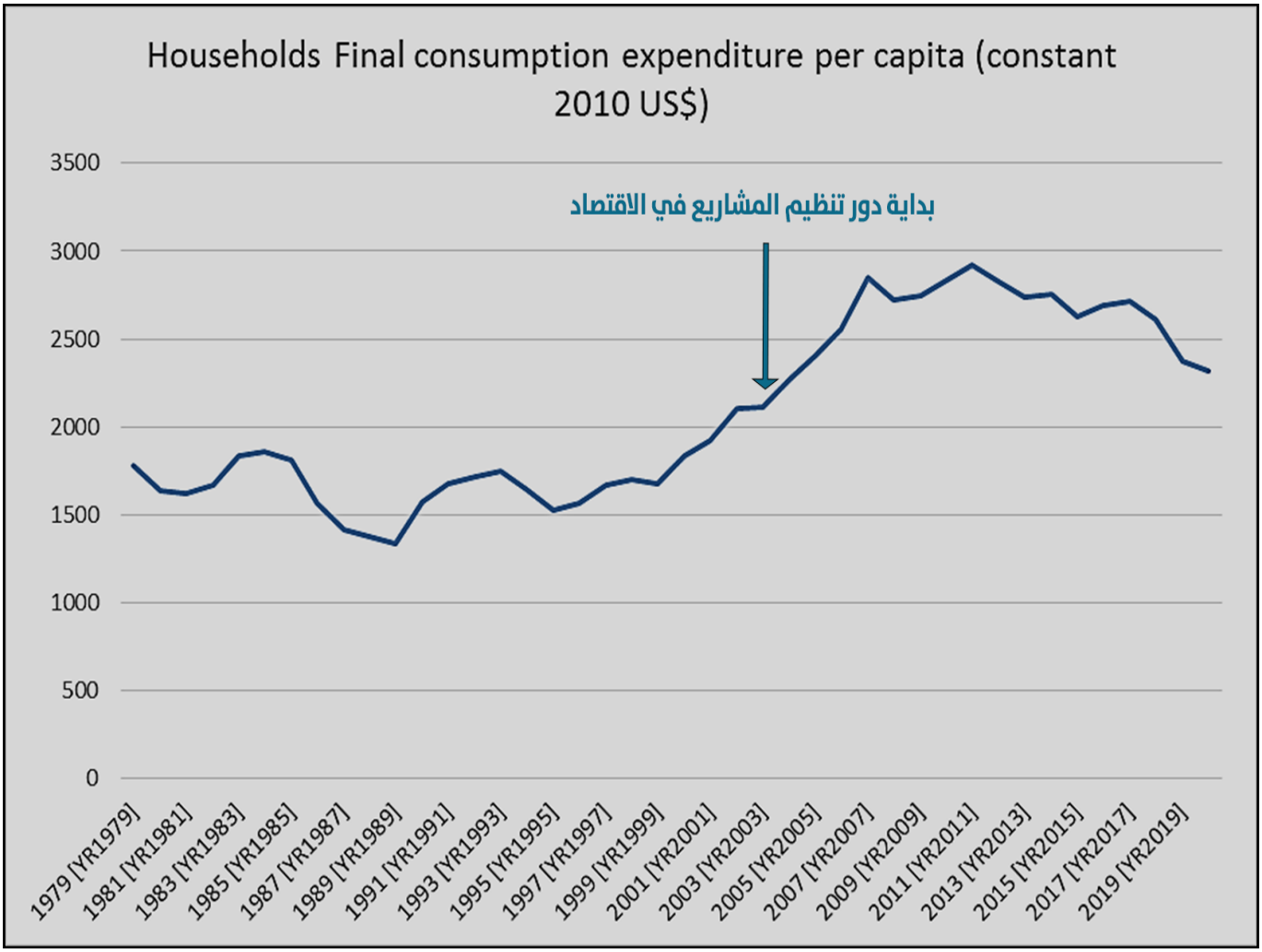

المصدر :

World Bank, "Households and NPISHs Final Consumption Expenditure per Capita (Constant 2010 US$)," accessed on at: https://bit.ly/3NDL2fu ,2022/6/23

ريادة الأعمال والنتيجة المبكّرة للتنمية غير المتكافئة

وفقًا لاستنتاجات شهراكي [والأستاذ المساعد في الإرشاد الزراعي والتربية في جامعة زابل في إيران، ولي الله] ساراني، أشار المستجيبون إلى العوامل التي تؤثر في تنظيم المشاريع في المناطق الريفية في إيران، مثل احتكار الإقراض المتعلّق بتنظيم المشاريع والفساد البنيوي في عملية الإقراض، وغياب الإشراف

الحكومي، وعدم استقرار الحكومات، والاحتكار في النظام الاقتصادي، والافتقار إلى التقييم الاقتصادي المناسب لخطط الأعمال. وترتبط هذه التحدّيات أيضًا بالخصائص الكلية للنظام الاقتصادي في البلاد، الذي أقرّ بفكرة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية، على الرغم من جذورها التاريخية في المدارس والنظام الرأسمالي التنافسي، بوصفها مشروعًا حكوميًا في التنمية الريفية وينطوي على مفارقات. ولقد بحث كلّ من [الأستاذ المشارك في جامعة طهران، غلام رضا] جمشيديها و[الأستاذ المساعد في علم الاجتماع في جامعة الخوارزمي في إيران، حمزة] نوزاري في التغيرات التي طرأت على مفهوم التنمية بعد الثورة الإسلامية، باستخدام نظرية الخطاب لدى [المنظّر السياسي والفيلسوف الأرجنتيني، إرنستو] لاكلو Ernesto Laclau و[أستاذة النظرية السياسية البلجيكية، شانتال] موف Chantal Mouffe[26]. ورأيا أنّ الخطابين المهيمنين للنمو النيوليبرالي (هاشمي رفسنجاني وخاتمي وروحاني) والتوزيع النيوليبرالي (حكومة أحمدي نجاد) قد أثّرا في أجواء التنمية في إيران. وقد سلّطت هذه الخطابات الضوء على إصلاح/ زيادة الأسعار ومجتمع السوق[27]، واستبدلت التنمية بالاقتصادات.

استوعب النظام الاقتصادي في إيران الخطاب في شأن ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع من منظور الاقتصاد السياسي وعالم الرأي. فصاغها، معتمدًا مفاهيم اقتصادية نيوليبرالية، مثل الخصخصة، والربح، والإنتاجية، وسرعة التحرّك لدى الحكومة، وتقليص حجم الجهاز الحكومي، وإضفاء الطابع التجاري على العلم، والابتكار، والتكنولوجيا، وتطبيق العلم، ووجود منظمات غير حكومية تكمّل ريادة الأعمال وتدعمها. ولكنه ووفقًا للنظريات التي تسعى لتفسير العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد الإيراني - مثل نظرية سلسلة تراكم رؤوس الأموال في إيران - تفتقر ريادة الأعمال، حتى في شكلها الرأسمالي الناشئ عن الابتكار في العملية الاقتصادية بأكملها سعيًا وراء تحقيق الربح[28]، إلى حيز للتنمية ضمن جوهر النظام الاقتصادي الحالي في إيران. جرى إحالة هذه المشكلة إلى الحكومة، إحالة غير كاملة تحمل معها مفارقات، على الأقلّ فيما يخص القطاع الريفي. وقد انحرفت الحكومة عن مسار التنمية الريفية، الذي هو واجبها الأساسي. ومن ثمّ، جرى استبدال المجموعة أو المنتج الجمْعي الذي لا يتمتّع بأي حماية بموجب القواعد المعقّدة، بصاحب مشروع يعمل بصفةٍ فردية، يسعى لتحقيق الكسب الريعي ويجهد للحصول على تسهيلات مصرفية. ونجم عن هذه العملية تكريس الاقتصاد بأكمله، لا الاقتصاديات، بوصفه نظامًا، لخطاب ريادة الأعمال وممارستها، وذلك وفقًا للتقرير الأخير الصادر عن منظمة التخطيط وإعداد الميزانية Planning and Budgeting Organization[29]، الذي رأى أن هناك ارتفاعًا في المؤشرات الاقتصادية، مثل معامل جيني Gini coefficient [لقياس التفاوت الاقتصادي]، ومؤشر ثيل Theil index [لقياس عدم المساواة الاقتصادية]، ومؤشر أتكنسون القياسي Atkinson index [لقياس التفاوت في الدخل]، ومؤشر بالما Palma ratio (إحدى الأدوات الأخرى المعتمدة لقياس اللامساواة]، و تعكس كلها المساواة أو عدم المساواة في التوزيع. وكان هذا هو الحال في الفترة 2013 - 2019 حينما عانت البلاد خطط المشاريع الرأسمالية النيوليبرالية، وشهدت اضطرابات اجتماعية. وارتفعت المؤشرات المرتبطة بتلك الفترة ارتفاعًا حادًّا: من 0.37 إلى 0.4 (معامل جيني)، ومن 0.2240 إلى 0.2871 (مؤشر ثيل)، ومن 0.1982 إلى 0.2461 (مؤشر أتكنسون القياسي)، ومن 1.62 إلى 2.05 (مؤشر بالما). ولقد أدّت عملية إنشاء المشاريع وتنظيمها، إضافة إلى برامج التكيف الهيكلي النيوليبرالي، إلى تقويض النظام الاقتصادي الإيراني برمّته.

---

26 M. Jørgensen & L. Phillips, *Discourse Analysis as Theory and Method* (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1999).

27 M. Granovetter, "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness," *American Journal of Sociology*, vol. 91, no. 3 (1985), pp. 481 - 510.

28 T. Knudsen & R. Swedberg, "Capitalist Entrepreneurship: Making Profit through the Unmaking of Economic Orders," *Capitalism and Society*, vol. 4, no. 2 (2009).

29 كانت هذه المنظمة العقل المدبّر لمشروع التنمية قبل ثورة عام 1979 وبعدها.

الطريق إلى الخلاص: الانتقال إلى الرخاء الريفي

يشكّل «الازدهار الريفي» (أو الرخاء) حلًّا لتفادي فكرة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية بوصفها مشروعًا نيوليبراليًا[30]. ويشير المصطلح إلى تطوّر مفهوم التنمية البشرية وتراكم الموارد المادية، التي لم تحظَ باهتمام كبير في مؤشرات، مثل نصيب الفرد من الدخل والتعليم ومتوسّط العمر المتوقّع. فالازدهار الريفي، هو تحوّل جذري في الخطاب والممارسة في التنمية الريفية المثلى. ويشبه الرخاء الريفي، من وجهة نظرٍ خطابية، إلى حدٍّ بعيدٍ مفهوم "Buen Vivir» [مصطلح باللغة الإسبانية]، أي «العيش الرغد» أو الرفاه الجمْعي، وهو يشير إلى أنموذج التنمية البديلة في أميركا اللاتينية[31]. وتتمثّل الميزة الرئيسة لهذا المفهوم بالتحوّل الجذري التدريجي من المستوى الفردي (نوعية الحياة ومكوّناتها مثل الحرية والاستقلالية) إلى المستوى المؤسسي (إرساء ديمقراطية الدولة)، والانتقال أخيرًا، إلى الاهتمامات العالمية التي تتمحور حول نُظُم حيوية (مثل العيش بانسجام أو التعايش مع الطبيعة وجميع الأنواع غير البشرية). يؤكد مفهوم «العيش الرغد» على العقلانية القائمة على الأخلاق والأساس العاطفي للتفاعلات الاجتماعية وحركات كبح النمو Degrowth Movements[32]. وفي السياق نفسه، يسعى الرخاء الريفي للنظر في العناصر التي تشملها التنمية (مثل الصمود في مواجهة تغير المناخ) بهدف تحويل العواقب الوخيمة للنظام الاقتصادي النيوليبرالي وإبطالها، وإيلاء الطبيعة اهتمامًا خاصًا.

تُعدّ مسألة وضع الطبيعة، في صدارة القضايا موضع الاهتمام، إنجازًا مهمًا في سبيل تحقيق الازدهار الريفي. وقد أفادت عدّة مؤسسات إعلامية مؤخرًا عن نفوق نحو 8000 طائر مهاجر في شبه جزيرة ميانكاله (وهي أرض رطبة) في شمال إيران لإصابتها بالتسمّم. ويمكن تفادي تكرار حدث التسمّم هذا، من خلال النظر في الازدهار الريفي. وفي هذا الإطار، يشكّل الرخاء الريفي، في معالجته ظواهر مثل النسوية الريفية وتغير المناخ، نهجًا تقدميًا في مقاربة عملية إنشاء المشاريع وتنظيمها في المناطق الريفية. فهو يدرج مفاهيم مثل المشاعر والأخلاق ضمن الممارسات الاقتصادية. إنّ الازدهار الريفي هو أنموذج إنمائي، يحدّد مكانة التنمية ويضعها في سياقها. ومن ثمّ، ينظر الرخاء الريفي في معنى التنمية، من ناحية الأوضاع التاريخية، وسياقات المجتمع الثقافية والاجتماعية، بوصفها دينامية ومرنة ومركّبة. وأخيرًا، يقتضي الازدهار الريفي مراجعة للدلالة المادية والجغرافية للحيز، وإدراج مفاهيم ثقافية ومصطلحات أخرى، مثل إضفاء الطابع الريفي على الحضر والطابع الحضري على الريف، وتوسيع نطاق حقوق المواطنة لتشمل أنواع النباتات والحيوانات واستبدال الأيديولوجيا بالطبيعة. ويساهم الازدهار الريفي مساهمة كبيرة في تحقيق مفهوم الاستدامة. إضافة إلى ذلك، وبناءً على دراسة حالة إيران، يمكن اقتراح التوصيات التالية في مجال الاقتصاد السياسي المرتبط بتنظيم المشاريع:

1. يمكن تفكيك الخطاب الوضعي والمتجانس والأحادي لمفهوم تنظيم المشاريع في المناطق الريفية والتنمية، وتحويله إلى خطاب ديالكتيكي وبنائي ومتعدّد المعاني والأبعاد الازدهار الريفي المجتمعي والحكومي.تحتاج العبارات التنموية الرائجة، والتي تصوغ مفرداتها الخاصة، إلى تفكيك[33]. على سبيل

---

30 H. Shahraki, "Three-Dimensional Paradigm of Rural Prosperity: A Feast of Rural Embodiment, Post-Neoliberalism, and Sustainability," *World*, vol. 3, no. 1 (2022), pp. 146 - 161.

31 K. Artaraz, & M. Calestani, "Suma qamaña in Bolivia: Indigenous Understandings of Well-being and Their Contribution to a Post-Neoliberal Paradigm," *Latin American Perspectives*, vol. 42, no. 5 (2015), pp. 216-233; C. Walsh, "Development as *Buen Vivir*: Institutional Arrangements and (de)colonial Entanglements," *Development*, vol. 53, no. 1 (2010), pp. 15–21; E. Gudynas, "Buen Vivir: Today's Tomorrow," *Development*, vol. 54, no. 4 (2011), pp. 441 - 447.

32 تدعو مبادئ كبح النمو إلى تقليص الإنتاج وتخفيف الاستهلاك؛ ما يعني مزيدًا من الرفاه الاجتماعي والبيئي. وينبذ مفهوم كبح النمو المُثُل الرأسمالية التي تنحاز إلى صالح اقتصاد عالمي، يعطي الأولوية للاكتفاء والديمقراطية وإعادة التوزيع والرفاه الفردي. يسعى مفهوم كبح النمو هذا للحد من التفاوت الاجتماعي على مستوى العالم، وهو معني في الوقت نفسه بتعزيز العدالة البيئية، من خلال التخلّص من النماذج الغربية التقليدية للتنمية، مثل الناتج المحلي الإجمالي. وقد حظيت حركة "كبح النمو" باعتراف دولي في عام 2008، بعد أول مؤتمر رسمي عقد في باريس في هذا الشأن.

33 A. Cornwall, "Introductory Overview – Buzzwords and Fuzzwords: Deconstructing Development Discourse," in: A. Cornwall & D. Eade (eds.), *Deconstructing Development Discourse: Buzzwords and Fuzzwords* (Warwickshire: Practical Action Publishing, 2010).

المثال، يجب تقديم إجابة تفصيلية، ردًا على الأسئلة التالية: لماذا يجب إنتاج خطاب المناطق المحرومة وإعادة إنتاجه؟ وكيف؟ وما علاقات القوة في هذه العملية؟

2. يجب النظر إلى فكرة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية على أنها خطاب يجب تفكيكه. فعلى سبيل المثال، من المهمّ تحليل المفهوم الأساسي لمصطلح «الفرصة» بدلًا من التركيز على مفهوم «إيجاد فرص العمل» والاستراتيجية المرتبطة به.

3. يجب دراسة فكرة تنظيم المشاريع في المناطق الريفية دراسة نقدية، بوصفها مشروعًا تنمويًّا حكوميًّا، وبحث مسألة التخلي عنها (أو تحسينها) والعودة إلى خطاب التنمية الريفية الكلاسيكية، وممارستها إذ هي تسعى لتحقيق أهداف مثل القضاء على الفقر والبطالة والتفاوت.

4. من الضروري مكافحة الفساد مكافحة ثابتة وواسعة النطاق وبصورة شاملة؛ بهدف استبدال مشروع الحكومة المتناقض في شأن تطوير تنظيم المشاريع في المناطق الريفية الذي يحمل خطاب الزراعة المتعدّدة الوظائف من جهة، وبوصفه مشروعًا حكوميًّا من جهة أخرى.

5. يجب مراعاة التدابير المؤسسية المتعلقة ببلورة الهوية الريفية وإعادة إنتاجها، هوية تنطلق من الحركات الريفية العفوية والمستقلة.

6. يجب النظر إلى الحياة الريفية بوصفها عملية للعيش في انسجام مع الطبيعة.

7. يجب إعادة النظر في مفهوم فرصة إنشاء المشاريع وتنظيمها، بطريقةٍ تشمل حقوق الموارد الطبيعية، والأنواع غير البشرية، وتضمن مصالحها (تأميم الموارد).

المراجع

Artaraz, K. & M. Calestani. "Suma qamaña in Bolivia: Indigenous Understandings of Well-being and Their Contribution to a Post-Neoliberal Paradigm." *Latin American Perspectives*. vol. 42, no. 5 (2015).

Audretsch, D. *Entrepreneurship: A Survey of the Literature*. Bloomington, IN: Institute for Development Strategies, Indiana University and Centre for Economic Policy Research, 2002.

Azkia, M. & GH Ghafari. *The Sociology of Development*. Tehran: Keihan Publishing, 2005. (in Persian)

Birch, Kean. *A Research Agenda for Neoliberalism*. Cheltenham: Edward Elgar, 2017.

Cloke, P, T. Mardsen & P.H. Mooney (eds.). *Handbook of Rural Studies*. London: Sage, 2006.

Cope, J. *Researching Entrepreneurship Through Phenomenological Inquiry: Philosophical and Methodological Issues*. Lancaster, UK: Institute for Entrepreneurship and Enterprise Development, 2003.

Cornwall, A. & D. Eade (eds.). *Deconstructing Development Discourse: Buzzwords and Fuzzwords.* Warwickshire: Practical Action Publishing, 2010.

da Costa, A. & L. Saraiva. "Hegemonic Discourses on Entrepreneurship as an Ideological Mechanism for the Reproduction of capital." *Organization*. vol. 19, no. 5 (September 2012).

Dabson, B. *Entrepreneurship as a Real Community and Economic Development Strategy, Rural Policy Research Institute & Truman School of Public Affairs*. Columbia: University of Missouri, 2005.

Daftary, Farhad. "Development Planning in Iran: A Historical Survey." *Iranian Studies*. vol. 6, no. 4 (1973).

Daugstaad, K., K. Ronningen & B. Skar. "Agriculture as an Upholder of Cultural Heritage? Conceptualizations and Value Judgments: A Norwegian Perspective in International Context." *J. Rural Stud*. vol. 22, no.1 (2006).

Edelman, M. & A. Haugerud (eds.). *The Anthropology of Development and Globalization*. Malden, MA: Blackwell Publishing, 2005.

Escobar, A. "Anthropology and Development." *International Social Science Journal*. vol. 49, no. 154 (1997).

Gardner, K. & D. Lewis. *Anthropology, Development, and the Post-modern Challenge*. London: Pluto Press, 1996.

Ghaffary, Gholamreza. "The State and Rural Development." *Middle East Critique*. vol. 15, no. 3 (2006).

Goss, D. "Schumpeter's Legacy? Interaction and Emotions in the Sociology of Entrepreneurship." *Entrepreneurship Theory and Practice*. vol. 29, no. 2 (2005).

Granovetter, M. "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness." *American Journal of Sociology*. vol. 91, no. 3 (1985).

Gudynas, E. "Buen Vivir: Today's Tomorrow." *Development*. vol. 54, no. 4 (2011).

H. Shahraki & V. Sarani, "Development and its Evil Twin: The Situational Analysis of Rural Entrepreneurship in Sistan Region." *Community Development (Rural and Urban Communities)*. vol. 11, no. 1 (2019).

Habibi, Nader. "Economic Legacy of Mahmud Ahmadinejad." *Working Paper Series*. Brandies University Crown Center for Middle East Studies, no. 5 (2014). at: https://bit.ly/3MkgzTm.

Jamshidiha, G. & H. Nozari. "Changes in the Meaning of Development after the Islamic Revolution in Iran: From Rejecting to Redefining." *Community Development (Rural and Urban Communities)*. vol. 6, no. 1 (2014).

Jørgensen M. & L. Phillips. *Discourse Analysis as Theory and Method*. Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1999.

Knudsen, T. & R. Swedberg. "Capitalist Entrepreneurship: Making Profit through the Unmaking of Economic Orders." *Capitalism and Society*. vol. 4, no. 2 (2009).

McElwee, G. *Developing Entrepreneurial Skills of Farmers*. Lincoln, CA: University of Lincoln, 2005.

Naraghi, E. *The Sociology and Development*. Tehran: Farzan Publishing, 2011. (in Persian)

Ogbor, J.O. "Mythicizing and Reification in Entrepreneurial Discourse: Ideology-Critique of Entrepreneurial Studies." *Journal of Management Studies*. vol. 37, no. 5 (2000).

Razavi, S.A. "An Introduction to the Historical Problems and Contexts of Iran Underdevelopment." *The Monthly book of History and Geography*. vol. 138 (2009). (in Persian)

Shahraki, H. & R. Movahedi. "Reconceptualizing Rural Entrepreneurship Discourse from a Social Constructionist Perspective: A Case Study from Iran." *Middle East Critique*. vol. 26, no. 1 (2017).

Shahraki, Hassan. "Three-Dimensional Paradigm of Rural Prosperity: A Feast of Rural Embodiment, Post-Neoliberalism, and Sustainability." *World*. vol. 3, no. 1 (2022).

_____. "Explanation of Cultural and Social Components of Rural Entrepreneurship: A Qualitative Research." *Journal of Entrepreneurship Development*. vol. 9, no. 4 (2017).

The Global Entrepreneurship Monitor. *Gem 2021 / 2022 Global Report: Opportunity Amid Disruption.* London: 2022.

Venkataraman, S. & S. Shane. "The Promise of Entrepreneurship as a Field of Research." *Academy of Management Review*. vol. 25, no. 1 (2000).

Venkataraman, S. "The Distinctive Domain of Entrepreneurship Research." *Advances in Entrepreneurship, Firm Emergence and Growth*. vol. 3, (1997).

Vosooghi, M. & A. Eemani, "The Future of Rural Development and Sustainability Challenges." *Rural Development Journal*. vol. 1, no. 2 (2010). (in Persian)

Walsh, C. "Development as *Buen Vivir*: Institutional Arrangements and (de)colonial Entanglements." *Development*. vol. 53, no. 1 (2010).